توصيات ومعالجات: المؤتمر الوطني الثاني للأقليات يؤكد على أهمية إقرار حقوق الأقليات

تقرير: رنا تيدي
سانتا ميخائيل

اختتم المؤتمر الوطني الثاني للأقليات أعماله السبت السابع والعشرين من إيار الماضي بعدد من التوصيات والمقررات التي تؤكد على أهمية إقرار حقوق الأقليات في العراق لما يمثلونه من واقع سياسي واجتماعي لايمكن الغاؤه او تجاوزه.

عقد المؤتمر بمشاركة ممثلي الأقليات العرقية والدينية في العراق من الكلدوآشوريين السريان والتركمان والشبك والإيزيديين والكورد الفيلية والصابئة المندائيين والأرمن، وحضره السيد أشرف قاضي ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق والدكتور محمود المشهداني رئيس مجلس النواب وعدد من أعضاء المجلس.

وقال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أشرف قاضي في كلمته في المؤتمر: "لقد قدمت تقارير للأمم المتحدة والمفوضية السامية للاجئين حول وضع الأقليات في العراق، وعقدت سلسلة لقاءات مع ممثلي الأقليات الذين أعربوا عن قلقهم من عدم الحصول على حقوقهم"، معربا عن استعداد الأمم المتحدة لتقديم المساعدة ودعم الأقليات.

من جانبه اعتبر رئيس مجلس النواب د. محمود المشهداني في كلمته "وجود الأقليات في العراق هو إثراء له"، وأضاف: "الأقليات تندرج ضمن الألوان الزاهية، وهي كألوان الطيف، والذي لا يراها يعتبر مصابا بعمى الألوان".

وبين المشهداني أن المعيار الصحيح للتوجه نحو بناء بلد ديمقراطي هو حصول الأقليات على حقوقها "لكون الأكثرية تحصل على حقوقها بأية طريقة كانت، ديمقراطية أم غير ديمقراطية"، مشددا على أن الأقليات ليس لها أي طرح "سوى الطرح العراقي"، لأن "أي طرح غير عراقي سيؤثر عليها، ولأن مصلحتها تكمن في الطرح العراقي"، موضحا أن هذا هو سبب تعيينه مستشار أرمنيا له.

بعدها قدم رئيس مجلس الاقليات في العراق وعضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد السيد حنين القدو تعريفا لمعنى الأقليات، مشيرا الى الصعوبات التي واجهت عملية تعريفها في المحافل الدولية، لكنه استشهد بالتعريف الوارد في صحيفة الوقائع رقم "١٨" لحقوق الأقليات، والتي تعرف الأقليات بـ "مجموعة غير مهيمنة من الأفراد والذين يشاطرون خصائص قومية أو أثنية أو دينية تختلف عن خصائص غالبية السكان"، وتابع يقول: "وأيضا يمكن استخدام المعيار الذاتي لتحديد الأقلية وهو الشعور الفردي والانتماء الوجداني لمجموعة من الأفراد أو إرادة أفراد المجموعات المعينة في الحفاظ عل خصائصهم".

وتطرق القدو إلى موضوع الأقليات وحقوق الإنسان في العراق ضمن المواثيق الدولية، بينما تطرقت المحامية بيداء سالم النجار "من الطائفة الإيزيدية" الى الأقليات والمبادئ الدستورية، مركزة على ما تضمنه الدستور من بنود بحاجة الى التعديل ومنها المادتان ٣ و ٤ من الفقرة الأولى، والتي تخص ذكر القوميات والأديان في العراق، مشيرة الى التهميش الذي لحق بالشبك والإيزيديين والصابئة، مركزة على العادة ٩٢ والخاصة بالمحكمة الاتحادية والمكونة من "عدد من القضاة، وخبراء في الفقه الإسلامي وفقهاء القانون..."، وأغفالها ذكر ممثلي الأقليات ضمن تشكيل هذه المحكمة، مقترحة "إما أضافة ممثل من الأقليات لأعضائها أسوة بفقهاء المسلمين، أو عملا بمبدأ استقلال القضاء وأن تتكون المحكمة من عدد من القضاة وفقهاء وخبراء في القانون".

بدوره أشار السيد يونادم كنا عضو مجلس النواب عن الكلدوآشوريين "مسيحيين" الى ما تضمنته ديباجة الدستور العراقي من تهميش لهم بسبب "عدم تضمين العذابح والمجازر التي لحقت بأبناء الشعب الكلدوآشوري السرياني، في الوقت الذي تطرقت لما تعرضت له بقية مكونات الشعب العراقي من اضطهادات خلال الفترات السابقة، مؤكدا وجود تمييز يمارس بحق هذا المكون".

من جانبه طرح السيد نزار ياسر الحيدر، نائب المجلس، مجموعة أسئلة منها: "لماذا يهاجر أبناء الأقليات بصورة خاصة والعراقيين بصورة عامة؟، ولماذا يشعر العراقي أن مستقبله مجهول في وطنه؟، ولماذا همشت الأقليات وأصبحت خارج العملية السياسية؟، وبماذا يعرف سياسيو الكتل الكبيرة كلمة الديمقراطية؟.. هل هي دكتاتورية الأغلبية على حساب الأقلية.. وفرض قرار الكبير على الصغير؟، أم هي احترام حقوق الأقليات وضمانها لهم؟.. لم ماذا"؟!، مشيرا الى الأسباب التي حالت دون مشاركة الأقليات العراقية في العملية السياسية.

وتطرق السيد لويس اقليمس "المجلس الكلدوآشوري السرياني القومي" الى الحقوق الثقافية والاجتماعية للأقليات والمكونات القومية والدينية، مشيرا الى تطلعات جميع المكونات الصغيرة الى أخذ مكانتها وموقعها اللائقين في العملية السياسية كشريك سياسي أصيل يتمتع بحق المواطنة الكاملة غير المنقوصة أسوة بالجميع "وليس وفق حسابات بيروقراطية تنظر اليهم كمواطنين من درجات مختلفة"، منبها لعدم الإنصاف الذي لحق بالأقليات من غبن سياسي واجتماعي، وتعرض أبناء بعض الأقليات إلى انتهاكات في مناطق تواجدهم ولا سيما "ما يتعلق منها بحرية ممارسة العادات الاجتماعية وأسلوب العيش.. والتي تحكم عليها بعض الفئات بأنها منافية ومتعارضة مع أركان الشريعة والتقاليد خلافا لمبدأ حرية الفرد".

وأضاف السيد اقليمس: "إن غياب حرية الفكر والوجدان وغياب حيادية التعليم في مؤسسات الدولة العامة وفرض تلقينات دينية ومذهبية وطائفية يهز مشاعر الأقليات ويتعارض مع أفكار أبنائها وتوجهاتهم في المناهج العامة القائمة".

وحضر المؤتمر الذي عقد برعاية مجلس الأقليات في العراق تحت شعار إقرار حقوق الأقليات العراقية حجر الزاوية في بناء عراق ديمقراطي موحد"، عدد من ممثلي السفارات الأجنبية في العراق، ووزراء سابقين في الحكومة، وعدد من أعضاء الجمعية الوطنية السابقة.

وتشكو الأقليات في العراق من تهميش حقها بعدم تخصيص حقائب وزارية أو مناصب حكومية في الحكومة الجديدة، إضافة الى عدم ذكر بعضها في الدستور العراقي كمكونات دينية او عرقية، ومحاولة الكتل البرلمانية الكبيرة فرض الوصاية عليها.

التوصيات والمعالجات التي خرج بها المؤتمر

وكان المؤتمرون قد خرجوا في ختام مؤتمرهم بعدة توصيات ومعالجات هي:

١. يطالب المؤتمر مشاركة ممثلي الأقليات العراقية في اللجنة النيابية الخاصة بمراجعة الدستور والتي ستنبثق وفق المادة "١٤٢" للمراجعة والمعالجة، ونطالب بعدم تهميش أو إقصاء أي مكون والاعتراف بكل المكونات العراقية في الدستور.

٢. ترجمة المواد الدستورية "٤٩" الخاصة بحق تمثيل كافة المكونات العراقية في مجلس النواب، والمادة "٦٥" الخاصة بمجلس الإتحاد وإقرار حق تمثيل الأقليات في قانون الإنتخابات لضمان حضور وتمثيل الأقليات في مجلس النواب.

٣. تعديل المادة "١٢٥" بإضافة السريان الى مكون الكلدان والآشوريين وكذلك إضافة الشبك والإيزيديين والصابئة المندائيين والكرد الفيلية والأرمن وتهيئة مستلزمات تطبيقها.

٤. حماية وجود الأقليات وهويتها الثقافية والاجتماعية بما فيه حرمتها الشخصية ومنع الإذابة القسرية من خلال سن تشريعات وترجمة المادة "١٠٢" من الدستور مع مراعاة المعايير الدولية.

٥. تنفيذ المادة الرابعة من الدستور، وفتح مدارس باللغة الأم للمكونات الصغيرة ودعم افتتاح مراكز ثقافية لها.

٦. تطبيق المادة "١٤" من الدستور وتعزيز المواطنة وضمان مشاركة التكنوقراط والكفاءات من الأقليات في مرافق الدولة الحساسة والمناصب السيادية والدرجات الخاصة وفي السلطات الثلاث وحمايتها من الإقصاء عبر الاحتكار الحزبي والاستئثار بالسلطة أو الاستعلاء الديني أو القومي.

٧. إشراك ممثلي الأقليات في مجالس الأقاليم والمحافظات والبلديات حسب تواجدهم السكاني، واحترام إرادة الأقليات في انتخاب مندوبيها للهيئات والمجالس الحكومية.

٨. إزالة الغبن التاريخي الحاصل بحق الأقليات ومناطقها وإعادة إعمار القرى والقصبات المدمرة والمهجرة، وإعادة توطين سكانها وشمولهم ببرامج التنمية والتطوير.

٩. إستعادة أراضي ومناطق وممتلكات الأقليات التي صودرت من قبل السلطات الدكتاتورية السابقة، أو من قبل مجالس البلديات تحت ذريعة المصلحة العامة.

١٠. تتحمل السلطات المختصة مسؤولياتها تجاه المشردين والمهاجرين والمهجرين والمغتربين لاستعادة حقوقهم الوطنية التي ضمنها الدستور، ومساعدتهم على العودة والاستقرار.

١١. دعم الدولة للبرامج الاحصائية لأغراض التخطيط والتنمية والمشاركة السياسية وإشراك الأقليات في برامج التنمية الدولية الاجتماعية والثقافية وحقوق الانسان والتعريف بها دوليا.

١٢. إستعادة المدارس الخاصة بالأقليات المصادرة من قبل النظام الدكتاتوري واستحداث مديريات للثقافة ضمن تشكيلات وزارة الثقافة تعنى بثقافات الأقليات.

١٣. دعم واسناد مؤسسات المجتمع المدني العاملة على إشاعة ثقافة التسامح ونبذ التعصب القومي والتطرف الديني، وإشاعة ثقافة التآخي والحوار والشراكة، ومعالجة البرامج التربوية بما ينسجم والعراق الجديد، والتأكيد على الحريات الدينية وتحقيق السلم الأهلي.

١٤. إيلاء الأقليات العراقية المهددة بمخاطر الإقتراض في الوطن بوصفهم حالة خاصة، ترجمة للمواثيق الدولية ذات الصلة.

١٥. إعادة بناء دولة المؤسسات الدستورية على أساس فصل السلطات وفرض سلطة القانون، وتثبيت مبادئ الديمقراطية في البلاد، وتفعيل دور هيئة النزاهة لمعالجة الفساد الإداري والمالي.

١٦. إعادة تثبيت المادة "٤٤" من الدستور الملغاة الخاصة بالحقوق والحريات الواردة في المعاهدات والإتفاقيات المعنية بحقوق الانسان، والتي سبق وان صادق عليها العراق.

١٧. تسمية ممثل الأقليات في المفوضية العليا لحقوق الانسان في جنيف.

١٨. مناشدة منظمة الأمم المتحدة والدول الراعية للديمقراطية وحقوق الانسان لمراقبة وضع الأقليات في العراق ودعم أنشطتها.

١٩. إعداد برنامج حكومي متكامل للتعريف بالأقليات في العراق.

مقترح:

تشكيل لجنة من المجلس لمتابعة تنفيذ توصيات ومقررات المؤتمر.

بمناسبة يوم الطفل العالمي: هل حان الوقت لبناء العالم مع الأطفال؟!

أديسا فيادور حنا

عام آخر يمضي على ذكرى إعلان اتفاقية حقوق الطفل التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام "١٩٨٩" والتي نصت المادة "١٩" فيها: "على الدولة اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من جميع أشكال العنف والضرر أو الإساءة البدنية والعقلية أو المعاملة المتطوية على الإهمال وإساءة المعاملة والاستغلال".

عام يمر وأعوام تمضي والطفولة محطمة في وطني العراق. أطفال ما لبثوا أن ولدوا كفراشات جميلة ليلونوا ارض بلادي ولكن بأي لون؟، أعياء هذا الوضع المتردي الذي فرض عليهم قسرا جعل من الألوان الجميلة تصطبغ بصبغة واحدة وهو السواد الذي يخيم على أجسادهم المليئة بالرقة والصفاء والنقاوة.

بين الحين والآخر نرى ونسمع عن أطفال همشت حياتهم بسبب الفقر والإهمال والجهل فمنهم من لجأ إلى التسول ومنهم من يلجأ لامتهان مهنة البيع لكسب عيشه وأخرون نراهم جالسين على الأرصفة ينتظرون من سيقومون بصبغ أحذيتهم. وفي الجانب الآخر من الطفولة البريئة نرى أطفالا مشوهين جسديا وعقليا وفكريا بسبب الحروب المتتالية التي خيمت علينا وليس من منقذ أو معين، ضحايا وضحايا أطفال أبرياء.

قبلا من أن يقصد الطفل دار العلم والمعرفة يلجأ إلى التسول وبدلا من أن تمد يد العون لهم نرفع أقدامنا لنسحق بها طموحاتهم ونحطم معنوياتهم وأطفال آخرون تراهم مهمشين في الزوايا المظلمة من الحياة. أشكال ومواقف صور ومآس تمر على الكثيرين منا ونحن ندير لها ظهورنا. أطفال على كفتي الميزان بين الهاوية والضياع.

وأنا بصدد كتابة هذا الموضوع ومن خلال مطالعتي للتقرير وضع الأطفال في العالم "٢٠٠٣" نقرأ في إحدى صفحاته:

يحدث إذا كنا لا نحب ما يرغبون قوله؟.

من هذا المنظور أبدى كوفي انان الأمين العام للأمم المتحدة قيادة جسورة عندما وجه الدعوة للأطفال ليعبروا عن ارائهم في الدورة الخاصة حول الأطفال التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيار ٢٠٠٢ وقد جاء على لسان الأمين العام قوله: "أن الوقت قد حان لبناء العالم مع الأطفال، إن أصواتكم سوف يستمع إليها. أنا أعدكم بذلك!.

وتحدث الأطفال بأصوات عالية وواضحة. وبينما هم يعرضون نتائج حملة: "قل نعم للأطفال" وطالبوا في بيانهم أمام الجمعية العامة بعالم متحرر من الفقر والحرب والعنف.

أيا ترى هل سيأتي يوم تسمع فيه أصوات أطفالنا المنادية للعالم أجمع والمترقبة يعيون مشعة للتطلع إلى غد واعد ومستقبل زاهر، والعيش بحياة حرة كريمة بعيدة عن كل أشكال العنف والجهل والتطرف؟. هذا الوباء الخطير الذي أصاب بلد الحضارة ومهد البشرية. بلد سن القوانين الأولى في التاريخ واليوم أين نحن من كل هذا. وما هو دورنا لحماية أطفالنا وتطوير قدراتهم الفكرية والذهنية والبدنية. نحن نعلم بأن هناك الكثير من المؤسسات والمنظمات التي تعمل في مجال شؤون الطفل. أطفالنا بحاجة إلى الكثير من العناية والاهتمام في كافة مراحل حياتهم، خاصة والعراق يمر بفترات عصيبة جدا وهو في طور بناء هيكلية جديدة لوطن يتمتع فيه الجميع بحرية، فلماذا لا يكون لأطفالنا اهتمامنا الأكبر في هذا البناء لكي ننعم بجيل واع ومتحرر؟. أسئلة كثيرة تطرح ولكن هل من مجيب؟!.

وهذه مناسبة للتذكير ببعض الإحصائيات التي نشرت على الانترنت في موقع اليونيسيف (المنظمة الرائدة في العناية بشؤون الأطفال حول العالم حيث تعمل في "١٥٧" دولة لمساعدة الأطفال على الحياة والنمو بدءا من مرحلة الطفولة المبكرة الى فترة المراهقة)، ففي تقرير المنظمة عن "وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٦":

- فقد ما يقدر بـ "١٤٣" مليون طفل في العالم النامي، وفقد واحد من كل ١٣ طفلا احد والديه على الأقل، وبالنسبة للأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع فإن فقدان احد الوالدين خاصة الأم قد يكون له اثر دائم على صحتهم وتعليمهم.

- على الصعيد العالمي يقضي عشرات الملايين من الأطفال جزءا كبيرا من حياتهم في الشوارع حيث يتعرضون لكافة أشكال الإساءة والاستغلال.

- يعيش اكثر من مليون طفل في الاحتجاز حيث تنتظر الأغلبية العظمى منهم محاكمات على جرائم صغرى ويعاني العديد منهم الإهمال والعنف والأذى.

- يُجند مئات الآلاف من الأطفال في النزاعات المسلحة كمحاربين ورسل وحمالين وطهاة وعبيد للجنس لدى الجماعات المسلحة وفي حالات عديدة يخطفون عنوة.

- على الرغم من القوانين التي تمنع الزواج المبكر في العديد من الدول. إلا إن ٨٠ مليون فتاة في أنحاء العالم النامي يتزوجن قبل بلوغ سن الـ "١٨" وعديد منهن اصغر بكثير.

- يعمل ما يقدر بـ "١٧" مليون طفل في ظروف محفوفة بالخطر وبين آلات خطيرة بما في ذلك في المصانع والمناجم والزراعة.

- الأطفال المستغلون: يعتبر الأطفال الذين يقعون ضحايا للاستغلال ويحرمون من المدارس والخدمات الأساسية على أيدي مستغليهم من أكثر الأطفال غيابا عن الأعين ومن المستحيل معرفة شيء عن حياتهم او تقدير أعدادهم.

- يعمل نحو "٨,٤" مليون طفل في أسوأ أشكال عمل الأطفال بما في ذلك البغاء والعبودية، حيث يُستغل الأطفال في ظروف شبيهة للعبودية لتسديد دين ما.

- يُستغل نحو مليوني طفل في تجارة الجنس حيث يتعرضون باستمرار للعنف الجنسي والبدني.

- في كل عام يتم تهريب ملايين الأطفال إلى العوالم السرية وغير المشروعة حيث يجبرون على ممارسة أعمال خطيرة ومهينة.

- يتعرض عدد كبير ولكنه مجهول من الأطفال للاستغلال كخدم في البيوت الخاصة.

- وهناك ما يقدر بنحو "١٥٠" مليون طفل معاق في أنحاء العالم ويفتقر العديد منهم إلى فرص التعليم والرعاية الصحية والدعم التربوي نتيجة التمييز الروتيني.